

MEIRSS

مركز الشرق الأوسط
للأبحاث والدراسات
الاستراتيجية

Middle East Institute
For Research
And Strategic Studies



KONRAD
ADENAUER
STIFTUNG

**القوات في مواجهة التحديات
"التحديات المالية والاقتصادية"**

حزب القوات اللبنانية

**"الطول العملية لقطاع الكهرباء في لبنان"
قطاع الكهرباء - التحديات والفرص**

لبنان

آذار ٢٠١٩



في إطار سلسلة ورش عمل ينظمها حزب "القوات اللبنانية"، بالتعاون مع مؤسسة "كونراد آديناور"، ومركز الشرق الاوسط للابحاث والدراسات الاستراتيجية، في شأن التحديات الاقتصادية والمالية تحت عنوان "القوات في مواجهة التحديات"، نظمت ورشة عمل حول قطاع الكهرباء في لبنان تحت عنوان "الحلول العملية لقطاع الكهرباء في لبنان" وقد نتج عن هذه الورشة الورقة التالية.

مقدمة

إن إيجاد حل لقطاع الكهرباء هو أمر ملح وضروري، ومن أسباب الضرورة الوقوع الايجابي على الاقتصاد والمواطن والخزينة اذا تأمنت الكهرباء على مدار الساعة بكلفة متدنية على الدولة والمواطن، إذ إن حل معضلة قطاع الكهرباء هو أحد المداخل الاساسية لحل مشكلة العجز. فدعم قطاع الكهرباء من الدولة يسبب بدين تراكمي يفوق ٤٥ في المئة من نسبة الدين العام وعلى مدى عقود، وفي السنة الأخيرة فقط، فاق الدعم ٢,٥٠٠ مليار ليرة وما زال القطاع في حاجة الى المزيد.

اولاً: وقائع وتحديات

١- الأثر المالي لقطاع الكهرباء:

يعتبر قطاع الكهرباء خدمة أساسية تحمل أثراً اقتصادياً ومالياً كبيراً. بحسب دراسة لوزارة الصناعة وردت في تقرير ماكينزي الذي نشر في العام ٢٠١٨، يعتبر القطاع الصناعي إن نوعية واستمرارية خدمة الكهرباء هي من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع (٣٧٪ من المشاركين في إحصاء وزارة الصناعة) فيما المشكلة الثانية للقطاع فتتمثل في كلفة الكهرباء المرتفعة (١٢٪ من المشاركين في الإحصاء).



راكم قطاع الكهرباء ديوناً على الدولة بسبب العجز المزمن فاق:

٤٥ % من الدخل القومي

٤٠ % من عجز الموازنة

٢٥ % من عجز الميزان التجاري نتيجة كلفة الفيول اويل

أدى تراكم العجز الى عواقب مالية واقتصادية حتى أصبح تصنيف لبنان في المراتب الثلاثة الاخيرة في العالم من حيث تأمين خدمة الكهرباء بحسب منتدى الاقتصاد العالمي وبحسب تقرير ماكينزي، بحيث يحتل لبنان المرتبة ١٣٤ من أصل ١٣٧ دولة.

يعود التراكم في الخسائر الى عاملين أساسيين:

- الهدر التقني والغير تقني الذي يصل الى ٥١% من الانتاج (٣٤% بحسب مؤسسة كهرباء لبنان)

- دعم فرق التعرف

فيما يصل حجم العجز في الانتاج الى ٦٠% تقريباً من الحاجة الكلية (٢٢٠٠ ميغاوات مؤمنة فقط من طلب يصل الى ٣٥٠٠ ميغاوات بعجز ١٣٠٠ ميغاوات)، وصلت الكلفة الإجمالية للقطاع في العام ٢٠١٧ الى ٢,٤ مليار دولار اميركي إستناداً الى تقرير ماكينزي، وتم تحصيل ٩٠٠ مليون دولار منها فقط، أي ٣٩% من الكلفة الإجمالية، مما استوجب دعماً مالياً بنسبة ١,٥ مليار دولار تقريباً، تتوزع على عدة مكامن من الهدر.

٢- الهدر ومسبباته:

يتوزع الهدر على عدة مكامن منها الهدر التقني على الشبكة والهدر في فعالية الانتاج والهدر الغير تقني.



- الهدر التقني : يقدر بين ٢٠٠ الى ٣٥٠ مليون دولار:

يقدر هذا الهدر بنحو ١٠٪ (استناداً الى ارقام البنك الدولي عام ٢٠١٤) و ١٥٪ في ٢٠١٦ بحسب مؤسسة كهرباء لبنان في تقريرها الصادر عام ٢٠١٨. وقدّر تقرير ماكينزي الصادر عام ٢٠١٨ ان الهدر التقني على الشبكة يقارب ٢٠٠ مليون دولار اميركي لكن التقديرات المبنية على ١٥٪ من كلفة الانتاج تشير الى ٣٦٠ مليون دولار. وبحسب التقرير، لا يجب ان تتعدى نسبة الخسارة التقنية على الشبكة ٤٪ الى ٦,٥٪ أي ١٥٠ مليون دولار اذا ما قارنا خصائص ووضعية لبنان بالدول المماثلة له.

- الهدر في فعالية الانتاج : يقدر بنحو ٩٠٠ مليون دولار:

بحسب تقرير ماكينزي، تعادل فعالية محطات الانتاج الحالية ٣٠٪ الى ٣٥٪ وهي قديمة وتحتاج الى تطوير واعتماد مصادر طاقة اكثر فعالية. كما أن اكثر من ٧٥٪ من الطاقة المنتجة في القطاع تنتج من خلال استخدام مادة الفيول اويل والغاز اويل المكلفة مقارنة مع الغاز والطاقة البديلة.

- الهدر الغير تقني: يقدر بنحو ٤٥٠ الى ٦٠٠ مليون دولار:

يقدر الهدر غير التقني لعام ٢٠١٧ بنحو ٤٥٠ الى ٦٠٠ مليون دولار بحسب دراسة ماكينزي ومؤسسة كهرباء لبنان، أي ما نسبته ١٩٪ من اجمالي الكلفة. ويتضمن المبالغ الغير مفوترة بما فيه السرقة والتعديات، والمبالغ المفوترة الغير محصلة (٦٪ تقريباً). ينقسم الهدر الغير تقني الى قسمين أساسيين:

• المبالغ الغير مفوترة (يقدر بحوالي ١٩٪)

ان حجماً كبيراً من الطاقة المنتجة لا يفوتر او يفوتر بشكل جزئي اما بسبب عدم وجود عدادات ذكية تسمح بالفوترة الفعلية والآنية، او التأخير وعدم الدقة في قراءة العدادات، أو محدودية نظم الفوترة او التأخير بالتركيب حيث اظهر تقرير ماكينزي ان الوقت المستغرق للتركيب هو ٥٦ يوماً أي ضعف المعدل العالمي



اضافة الى السرقة الناتجة عن التلاعب بالعدادات القديمة، او التعليق على خطوط شبكة التوزيع وسحب خطوط غير شرعية خارج العداد وغيرها. وهذه المبالغ في الاساس غير مفوترة.

• المبالغ المفوترة والغير محصلة (٦٪ من الفواتير)

بحسب تقرير كهرباء لبنان للجنة الاشغال العامة في ٢٠١٨/١٢/٣ فان نسبة التحصيل من قيمة الفواتير وصلت في عام ٢٠١٦ الى ٩٤٪ للتوتر المنخفض.

- فرق التعرف: يقدر بين ٢٠٠ الى ٤٨٠ مليون دولار:

ثبت سعر الكيلوات للمستهلك عند ١٣٥ ليرة لبنانية أي ٩,٦ سنتات رغم إرتفاع سعر النفط عالمياً مما أدى الى كلفة انتاج تصل الى ١٧ سنتاً للكيلوات. في مقارنة مع دول الجوار وبلدان شبيهة بلبنان حيث معدل التعرف فيها هو ١٤ سنت، حيث تشير دراسة ماكينزي ان التعرف للمستهلك في لبنان متدنية. فإذا تساوت التعرف مع المعدلات ضمن المقارنة، تكون تكلفة الفرص الضائعة تقارب ٢٠٠ مليون دولار للعام ٢٠١٧. أما اذا احتسب الفرق المطلوب لسد العجز في الانتاج فتصل كلفة الفرص الضائعة الى حوالي ٤٨٠ مليون دولار. هذا وتقدر الإيرادات المحصلة بقيمة ٩٠٠ مليون دولار للعام ٢٠١٧، وبذلك وصلت نسبة الهدر الاجمالي الى ١,٥ مليار دولار سنوياً حوّلت كدعم لمؤسسة كهرباء لبنان.



وباختصار، اذا احتسبنا معدلات نسب الهدر وكلفة الانتاج الكاملة، يمكن توزيع المجموع بحسب التقديرات لعام ٢٠١٧ تقريباً كالتالي:

٢,٤ مليار دولار مجموع الكلفة الاجمالية المستعملة والمهدورة

- ٢٧٥ مليون دولار هدر تقني (معدل ١١٪)

- ٥٢٥ مليون دولار هدر غير تقني (معدل ٢٠٪)

- ٣٤٠ مليون فرق التعرفة (معدل ١٥٪)

- ٩٠٠ مليون دولار كلفة الطاقة الغير منتجة (نقص في فعالية الانتاج ٧٠٪)

- ٣٨٠ مليون دولار كلفة الطاقة المنتجة التي تغذي الشبكة بفعالية ٣٠٪

- ٩٠٠ مليون دولار عائدات من الجباية

= ١,٥ مليار دولار عجز

تقديرات الهدر في ٢٠٢٤ بعد زيادة الانتاج الى ٣٠٠٠ ميغاوات وتقليص الهدر بحسب ماكينزي

٢,٧ مليار د. أ.	الهدر الاجمالي من دون أي تحسينات عام ٢٠٢٤
بعد الخطوات الاصلاحية يمكن سد العجز كالتالي:	
٣٠٠ مليون د. أ.	وفر بعد تقليص الهدر التقني
٥٠٠ مليون د. أ.	وفر بعد تقليص الهدر غير التقني
١,٤٠٠ مليون د. أ.	وفر بعد تحسين فعالية الانتاج وزيادته الى ٣٠٠٠ ميغاوات
٥٠٠ مليون د. أ.	فرق رفع التعرفة الى ١٤ سنت



مع تطبيق التحسينات الإضافية وبعد احتساب الهدر الذي يمكن تخفيضه، من الممكن تحقيق توازن كامل عام ٢٠٢٤ بدل تسجيل خسائر بقيمة ٢,٧ مليارات دولار، هذا ويتوقع تقرير ماكينزي ان تصل قيمة الأرباح المحققة الى ٧٠٠ مليون عام ٢٠٣٠ او قبل، في هذه الحالة.

٣- المشاكل في الشبكة

إن تطوير شبكات النقل والتوزيع وحل الخنقات هو من المشاكل الأساسية التي يعاني منها قطاع الكهرباء في لبنان، حيث تقدر كلفة الإصلاحات بحوالي ١٠٠ الى ٣٥٠ مليون دولار مما يخفض الهدر الفني بنسبة ٠.٥٪ أي ١٠ نقاط مئوية بالمقارنة مع الوضع الحالي (من ١٥ الى ٦٪ او ٠.٥٪)، ومما يخفض بالتالي القيمة الحقيقية للهدر الفني سنوياً من ٣٠٠ مليون الى اقل من ١٠٠ مليون دولار. وكان مجلس الوزراء قد أقرّ في ٧ أيار ٢٠١٧ الخطط التالية للمرحلة الاولى (٢٠١٧-٢٠٢٣) والتي تتضمن:

- اعادة انشاء وصلة المنصوريه
- الحلقة الشمالية لبيروت
- الحلقة الجنوبية الاولى لبيروت
- الحلقة الجنوبية الثانية لبيروت
- انشاء محطة في حلبا، توتر متوسط
- انشاء محطة النبطية، توتر متوسط
- انشاء محطة مرجعيون، توتر متوسط
- انشاء خطي الزهراني النبطية والنبطية مرجعيون
- انشاء خط مرجعيون كسارا



- انشاء محطة تحويل في الدامور، توتر متوسط
- انشاء محطة في اقليم الخروب، توتر متوسط
- انشاء محطات ربط لمعملي سلعاتا التي سوف يتم الانتهاء من انشائها في اواخر ٢٠٢٢
- انشاء محطات توتر متوسطة في بكفيا-بعبدات-بسكنتا
- انشاء محطات توتر متوسط في ادما وجونيه

٤- تطبيق القوانين

نص القانون رقم ٢٠٠٢/٤٦٢ المتعلق بتنظيم قطاع الكهرباء على إنشاء هيئة مستقلة تسمى هيئة تنظيم قطاع الكهرباء تتولى تنظيم ورقابة شؤون الكهرباء. ونص القانون على أنه "بصورة مؤقتة، ولمدة سنة واحدة، ولحين تعيين أعضاء الهيئة، تمنح اذونات وتراخيص الانتاج (أي إنتاج الطاقة الكهربائية عبر موارد حرارية، مائية، متجددة أو عبر موارد أخرى) بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الطاقة والمياه". لم تنشأ هيئة تنظيم قطاع الكهرباء حتى تاريخه، وقد مُدّدت صلاحية مجلس الوزراء بمنح اذونات وتراخيص الانتاج بموجب عدّة قوانين، آخرها القانون ٢٠١٥/٥٤، والذي مَدّد صلاحية مجلس الوزراء لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ انتهاء مدة القانون ٢٠١٤/٢٨٨ (أي لغاية ٨ ايار ٢٠١٨).

كما نصّ قانون الشراكة مع القطاع الخاص ٢٠١٧ /٤٨ على أنه عند إبداء المجلس موافقته على السير بالمشروع المشترك، تشارك الهيئة المنظمة للقطاع مهامها فيما خصّ إصدار الترخيص من خلال المشاركة في لجنة المشروع. وفي حال شغور مقعد رئيس وأعضاء الهيئة المنظمة للقطاع، تعتبر موافقة مجلس الوزراء على دفتر الشروط بمثابة الترخيص.

ولا بد من التذكير هنا، أنه في عقود شراء أو تحويل الطاقة تنحصر العلاقة بين الدولة



ولا بد من التذكير هنا، أنه في عقود شراء أو تحويل الطاقة تنحصر العلاقة بين الدولة والشركة المنتجة بشراء الطاقة بأسعار محددة لكلفة الانتاج. وعلى هذه العقود ان تخضع لقانون المحاسبة العمومية حيث تجري المناقصات في ادارة المناقصات بالتعاون مع وزارة الطاقة على المستوى التقني وضمن الشروط والمهل المقبولة لإفساح المجال أمام مناقصة عادلة.

كما أن مجلس ادارة مؤسسة كهرباء لبنان انتهت ولايته منذ أيار ٢٠١٧ ولم يُصار الى تعيين مجلس ادارة جديد حتى تاريخه.



ثانياً: اقتراح حزب القوات اللبنانية لحل معضلة الكهرباء في لبنان

- ١- تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء ومن ثم العمل على تطوير القانون ٤٦٢.
- ٢- تعيين مجلس ادارة مؤسسة كهرباء لبنان.
- ٣- تشكيل لجنة طوارئ وزارية للإشراف على تنفيذ الإجراءات المطلوبة لحل مشكلة الكهرباء، لأن موضوع الكهرباء في لبنان أصبح بمثابة كرامة وطنية.
- ٤- اطلاق العمل في تخفيض الهدر التقني وغير التقني:

إن إطلاق العمل بالطول التي من شأنها تخفيض الهدر التقني وغير التقني وزيادة العائدات يجب أن تستكمل بسرعة وهي شرط اساسي لزيادة الانتاج، حيث أن اي إنتاج اضافي للطاقة هو أمر مرفوض قبل معالجة مشاكل الشبكة والجباية كونه سيؤدي حتماً الى المزيد من الابعاء المالية على الخزينة، خاصةً أن حوالي نصف كمية الانتاج تذهب هدرًا. تشمل هذه الحلول:

- إطلاق العمل بمشاريع شبكة النقل بهدف تخفيف الهدر التقني الى أقل من ٦٪ في أسرع وقت ممكن أي البدء بتنفيذ المرحلة الاولى (٢٠١٧-٢٠٢٣) الذي أقره مجلس الوزراء في ٧ ايار ٢٠١٧.
- إطلاق العمل بالعدادات الذكية وانهاء المشروع بأسرع وقت ممكن.
- وضع خطة مناطقية لتحسين الفوترة والجباية وتأمين مؤازرة القوى الأمنية، عند الضرورة، لإزالة التعديات والسرقات على كل الاراضي اللبنانية بحسب الخطة.
- تطوير أنظمة الفوترة لتقليص وقت الفاتورة الى ٣٠ يوم قبل عام ٢٠٢١.



0- رفع القدرة الانتاجية على الشبكة من خلال:

- عدم التأخر في إطلاق دفاتر الشروط لبناء معامل دائمة على أن تشتمل العروض المقدمة من قبل العارضين على طول مؤقتة ودائمة في آنٍ معاً. حيث يجب النظر الى الكلفة الإجمالية على الفترة الزمنية الكاملة للعقد وليس بطريقة مجتزأة. فمحاولة الإيحاء بأن الحلول المؤقتة أوفر على الخزينة هي محاولة مضللة ولا تأخذ بعين الاعتبار أن الحلول المطروحة من قبل الشركات العالمية تتضمن حلول مؤقتة وحلول طويلة الامد بحيث تصبح كلفتها الإجمالية أقل بكثير من كلفة الحلول المؤقتة كالبواخر مثلاً. وهنا يجب التذكير بأن ملكية المعامل ستعود بعد زمن للدولة اللبنانية بعكس البواخر التي لن تعود ملكيتها الى الدولة.
- اعتماد الشراكة مع القطاع الخاص.
- الإعتماد المؤقت في الانتاج على الفيول اويل والدفع فوراً بإتجاه الانتاج على الغاز.
- اطلاق العمل بإعادة تأهيل المعامل القديمة بحسب الجداول الزمنية الموضوعة من مؤسسة كهرباء لبنان، ولكن فقط في تلك المعامل التي تأمن تمويلها وتم اعتماد المقاولين لها.

٦- البدء في هذه الأثناء بإعادة النظر في نظام التقنين بالتناسب مع نسب الجباية في المناطق.

٧- رفع التعرفة عند زيادة ساعات التغذية.

٨- الالتزام بالإجراءات القانونية:

التقيد بالاجراءات القانونية وذلك عبر المجلس الأعلى للخصخصة كما نص قانون الشراكة او عبر ادارة المناقصات وبالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه. وهنا يمكن للجنة وزارية ان تشرف على سير العمل وتساعد في تقليص الوقت والتأكد من شفافية الاجراء.